

شيخ قبلي يطالب بن سلمان بالإفراج عن أمير قبيلة عتيبة



التغيير

طالب الشيخ القبلي، عبد الرحمن بن حميد، أمس السبت، في مقطع مٌصور نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، سلطات آل سعود بالإفراج عن شقيقه المعتقل، أمير قبيلة عتيبة، فيصل بن سلطان بن حميد، والذي اعتقل في أكتوبر/تشرين الأول الماضي على خلفية انتقاده فعاليات هيئة الترفيه ورئيسها تركي آل الشيخ.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حميد، في رسالة لولي عهد آل سعود محمد بن سلمان، "لقد قدمت لسموكم عدة برقيات لإطلاق سراح أخي فيصل بن سلطان بن جهجاه بن حميد، والموضوع تغريدة، وأنتم يا سيدي أهل الخير والبركة وهؤلاء أبناؤكم أبناء الوطن".

وعرض بن حميد البرقيات التي "أرسلها إلى الديوان الملكي والتي لم يتلق أي إجابة عنها"، مضيفاً "لم أترك وسيلة إلا وطرفتها، وأطلب من الله ومنكم مواجعتكم أو إطلاق سراح أخي".

وكشف بن حميد أنه تعرض لتهديدات بالقتل، وقام بالإبلاغ ولم ير أي شيء، حسب وصفه، في إشارة لتهاون الأجهزة الأمنية في التعامل مع البلاغات التي قدمها بشأن التهديد بقتله.

وذكر حساب "معتقلي الرأي" المهمم بالحالة الحقوقية في السعودية، أن "الشيخ عبد الرحمن بن حميد، شقيق الأمير المعتقل تعسفياً فيصل بن سلطان بن حميد، ينشر مقطع فيديو يناشد فيه الملك وولي العهد للإفراج عن شقيقه، ويكشف عن تجاهل الديوان الملكي عدة خطابات أرسلها للشأن ذاته، وعن تلقيه تهديدات بالقتل".

ويعد الأمير فيصل بن سلطان بن حميد، أحد أكبر أمراء قبيلة عتيبة، التي تعد أكبر قبيلة سعودية عدداً على الإطلاق، واعتقل الأمير بعد كتابته سلسلة من التغريدات على حسابه الشخصي في موقع "تويتر" انتقد فيها فعاليات هيئة الترفيه، وقال إن من الأولى صرف هذه الأموال على المواطنين.

ورغم قيام الأمير بحذف تغريداته من حسابه الشخصي، إلا أن تركي آل الشيخ، رئيس هيئة الترفيه، ومستشار ولي عهد آل سعود الشخصي، أصدر أوامره باعتقال الأمير فيصل وسجنه وسط مطالبات من قبيلته بالإفراج عنه.

وفي سياق متصل، ذكر حساب "معتقلي الرأي" أن الداعية الإسلامي عوض القرني، لا يزال يعاني من انتكاسة في حالته الصحية بسبب تلقيه جرعة دوائية خاطئة في السجن، مما تسبب بتعطيل محاكمته.

وتطالب النيابة العامة بإعدام الداعية عوض القرني، إضافة إلى سلمان العودة وعلي العمري، وذلك بتهمة "الخروج على ولاة الأمر" و"دعم الإرهاب"، حيث عقدت عدة محاكمات سرية بحقهم في محكمة مخصصة لقضايا الإرهاب، من دون حضور محامين أو شهود.